مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية ISSN : 2353-046
المجلد6 ، العدد15، (سبتمبر 2018) EISSN : 2600-6421

حذفُ المفعول به من بنية التركيب القرآني وعلاقته بالمعنى

الأستاذ: عبد الله زيتوني أ.د. الشّارف لطروش
جامعة عبد الحميد بن باديس/مستغانم

الملخّص:
تتناول هذه الورقة البحثيّة ظاهرة أسلوبيّة تتّسم بها اللّغة العربيّة، ألا وهي ظاهرة الحذف الّتي يتوخّى من ورائها المتكلِّم تحقيق الإيجاز. والحذف عُدول بالجملة عن الأصل في تركيبها إلى بنية تركيبيّة أقلّ لفظا وأغزر معنى، إذ إنّ الأصل في الكلام الذّكر، ولا يُحذف منه شيء إلاّ بدليل يقتضيه المعنى أو بدليل تقتضيه الصّناعة النّحوية، وسواء تدلّ عليه قرينة لفظية أم تدلّ عليه قرينة المقام.
ولمّا كان القرآن الكريم كتابا معجزا ببلاغة أساليبه وتراكيبه وألفاظه ومعانيه، فقد ورد الحذف فيه بصورة فنّيّة رائعة، سوّغت للباحث أن يقف على كثير من الشّواهد القرآنيّة، مبيّنا ظاهرة حذف المفعول به من تراكيبها، وعلاقة ذلك بالمعنى، مسترشداً بآراء النحاة والبلاغيين والمفسِّرين في مظانّها.
الكلمات المفتاحية: الحذف – المفعول به – التّركيب – الدّلالة – القرآن الكريم.

مقدمة

الحذف إحدى القضايا الهامّة الّتي تتضمّنها التّراكيب العربيّة بعامّة، والأساليب القرآنيّة بخاصّة، إذ أنِسَ بها حُذّاق العربيّة، وحظيت باهتمام بالغ من لدُن الدّارسين من نحاة وبلاغيين، فقد أفرد سيبويه (ت 180 هـ) للحذف بابا سمّاه باب الاتّساع في اللّغة[1]، وأدرجه ابن جنّي(ت 392 هـ) ضمن باب " شجاعة العربيّة"[2]، وقال عنه عبد القاهر الجرجاني(ت 471 هـ) مبيّنا أسراره البلاغيّة، وقيمته في النّظم: " هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزْيَدَ للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِن" [3].

ومعنى كلام الجرجاني هذا أنّ الحذف يكون في الموطن الذي يقتضيه بلاغة، كما أنّ الذّكر يكون في الموطن الذي يقتضيه بلاغة، فلا يجوز للبليغ أن يذكر في موطن الحذف أو يحذف في موطن الذّكر[4].

أوّلا- الحذف في اللغة والاصطلاح:

أ- في اللغة:

يدور المعنى اللّغويّ لمادة " ح ذ ف" حول قطْع الشيء من الطّرف، وإسقاطه، جاء في لسان العرب:" حذف الشيء يحذفه حذفا، قطعه من طرفه... وحذفُ الشّيء إسقاطه"[5].

ب- في الاصطلاح:

الحذف اصطلاحا يعني" إسقاط جزء الكلام أو كلّه لدليل "[6]، وهذا الجزء المُسقَط من الكلام قد يكون حركة أو اسما أو فعلا أو حرفا، وإذا أُسقط كلّ الكلام فلا يكون إلاّ جملة[7]، شريطة وجود القرائن الحاصلة من السّياق دالةً على هذا الحذف، قال ابن جنّي:" قد حَذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه. وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[8]. وإذا كان ابن جنّي يشترط وجود الدليل على المحذوف، فإنّ من النّحاة مَن لم يشترط الدّليل على ما حُذِف[9].

والحذفُ من خلال ما تقدَّم، يقعُ في جميع أجزاء الكلام في العربيّة، والاسم جزء من كلام العرب، ويكثر حذفه في القرآن الكريم، مع وجود دليل عليه سواء أكان لفظيّا أم سياقيّا، وفي هذا الصّدد يقول ابن عاشور(1879 – 1973 م): "إنّك تجد في كثير من تراكيب القرآن حذفا، ولكن لا تعثر على حذف يخلو الكلام من دليل عليه من لفظ أو سياق"[10].

ومن بين الحُذوف حذف المفعول به الذي أشار ابن جنّيّ إلى كثرته في القرآن، وأنّها دليل على قوّة عربيّة النّاطق[11].

ثانيا- حذف المفعول به:

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، ويعتبره النحاة من مكمّلات الجملة، التي اصطلح على تسميتها بالفضلات، وعدّوه من الفضلات ليس لأنّه فضلة عن المعنى، وإنّما لأنّه فضلة عن منظومة الإسناد، فلا يقع مسندا ولا مسندا إليه، ولكن لا يخفى ما له من دور في تبيين المعنى أو تعيينه، يقول ابن يعيش(ت 643 ه): " اعلم أنّ المفعول لمّا كان

فضلة، تستقلّ الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه، وإن كان الفعل يقتضيه" [12].

وفرّق النّحاة بين حذف المفعول به اقتصاراً وحذفه اختصاراً.

أ- حذف المفعول به اقتصاراً:

يُقصَد بالحذف اقتصاراً ذكرُ الفعل دون متعلّقه على جهة الاطّراد، ويُنسى فعله، ويُجعَل كأنّه من جملة الأفعال اللاّزمة[13]، فالاقتصار موضع هامّ من المواضع التي لا يذكر فيها المفعول به إذا كان الفعل متعدّيًا لواحد، أو المفعولان أو أحدهما إذا كان متعدّيًا لاثنين، وذلك إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل دون أن يتعرّض لذكر المفعول أو المفعولين، وفي هذه الحالة يكون الفعل المتعدّي كاللازم، ولا ينبغي أن يقدّر له مفعول لا لفظا ولا تقديرا[14].

وقد ورد هذا النّمط من الحذف في مواطن عديدة في محكم التّنزيل، نحو قوله تعالى:" وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا"[15] وقوله في السياق نفسه:" وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى" [16]. فالأفعال السّتة المذكورة لا يُقصَد ذكر مفاعيلها، وإنّما يقصد الاقتصار على إسنادها للفاعل لبيان اتّصافه بها، " فالمعنى هو الّذي منه الإضحاك والإبكاء، والإماتة والإحياء، والإغناء والإقناء"[17]، بإطلاق هذه الصّفات دون تقييدها بمفاعيل مخصوصة، ونحو قوله جلّ وعلا: " وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنْ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ... "[18] ففي هذا الشّاهد "حذفُ مفعولٍ في أربعة مواضع إذ المعنى، وجد عليه أمّة من النّاس يسقون أغنامهم أو مواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما وقالتا: لا نسقي غنمنا، فسقى لهما غنمهما. ثمّ إنّه لا يخفي على ذي بصر أنّه ليس في ذلك كلّه إلاّ أن يترك ذكره، ويؤتى بالفعل مطلقا، وما ذاك إلاّ أنّ الغرض في أن يعلم أنّه كان من النّاس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذود، وأنّهما قالتا: لا يكون منّا سقي حتّى يصدر الرّعاء، وأنّه كان من موسى عليه السّلام من بعد ذلك سقي، فأمّا ما كان المسقيّ غنما أم إبلا أم غير ذلك فخارج عن الغرض وموهم خلافه، وذاك أنّه لو قيل: وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما؛ جاز أن يكون لم ينكر الذّود من حيث هو ذودٌ بل من حيث هو ذودُ غنمٍ حتّى لو كان مكان الغنمِ إبلٌ لم ينكر الذّود كما أنّك إذا قلت: ما لك تمنع أخاك؟ كنتَ منكِراً المنعَ لا من حيث هو منعٌ بل من حيث هو منعُ أخٍ فاعرفه

تعلمْ أنّك لم تجد لحذف المفعول في هذا النّحو من الرّوعة والحسن ما وجدت إلاّ لأنّ في حذفه وترك ذكره فائدةً جليلة، وأنّ الغرض لا يصحّ إلاّ على تركه"[19].

ب- حذف المفعول به اختصاراً:

الاختصار هو أن يُحذَف المفعول به من الكلام لفظا، لكنه مراد معنى وتقديرا[20]. ومعنى هذا أن يكون للفعل مفعول أو أكثر مقصود قصدَه المتكلّم إلاّ أنّه يحذف من اللّفظ لقرينة حالية أو لفظية[21]. وقد ورد هذا النّمط من الحذف في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، نبرز أهّمها فيما يأتي:

1- حذف مفعول المشيئة والإرادة في سياق الشّرط:

يشيع حذف المفعول به في هذا الموضع لدلالة ما بعده عليه، نحو قوله تعالى: " يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"[22]. قال الزّمخشري(ت 538 ه): " ومفعول " شاء" محذوف؛ لأنّ الجواب يدلّ عليه، والمعنى: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها "[23]، ونحو قوله سبحانه: " لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ"[24]، قال الزّركشي (ت 794 ه): "إنّ الغاية من ذلك هي البيان بعد الإبهام، وإنّهم لا يكادون يذكرونه "[25]. وإنّ " مفعول المشيئة والإرادة لا يذكر إلاّ إذا كان غريبا أو عظيما"[26]. ويعلّل السّيوطي(ت911ه) اطّراد أو كثرة حذف مفعول المشيئة دون سائر الأفعال قائلا: " لأنّه يلزم من وجود المشيئة وجود المشاء، فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلاّ مشيئة الجواب، ولذلك كانت الإرادة في اطّراد حذف مفعولها"[27].

2- حذف عائد جملة الصّلة:

يكثر حذف الضّمير العائد على الاسم الموصول الواقع مفعولا به في جملة الصّلة، إذ لا بد من تقديره لكونه رابطا بين الصلة والموصول[28]، نحو قوله تعالى: (مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ)[29]، فقد حذف المفعول به من جملة الصلة، والتقدير: (مَا تُبْدُونَهُ وَمَا تَكْتُمُونَهُ).

3- حذف عائد جملة الصّفة:

إذا وقع العائد الذي يربط جملة الصّفة بالموصوف مفعولا به جاز حذفه، نحو قوله تعالى: (وَاخْشَوْا يَوْماً لا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ)[30]، فجملة " لا يجزي" صفة لـ" يوما "، والتّقدير: لا يجزي فيه. وفي بيان كيفية حذف المفعول به هنا قولان: أوّلهما أنّه حُذِف

بجملته دفعة واحدة، أي الجارّ والمجرور، والثّاني أنّه حُذف على التّدرّج، فحذف " في" أوّلا، فاتّصل الضّمير بالفعل فصار: يجزيه، ثمّ حُذف هذا الضّمير المتّصل فصار: " يجزي". وبناءً على القول الثّاني يكون العائد المحذوف منصوبا[31].

4- حذف المفعول بعد نفي العلم وفيما معناه:

يُحذف المفعول به كثيرا إذا وقع بعد فعل يفيد العِلم مسبوقاً بنفي، ويعتمد الحذف على ذكر الدّليل على المفعول به في لفظ سابق، نحو قوله تعالى: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لاَ تُبْصِرُونَ)[32]، أي لا تُبصرُوننا[33].

5- حذفه في فواصل الآيات:

يكثر حذف المفعول به في فواصل الآيات، مع ذكر ما يفسّره، نحو قوله سبحانه وتعالى: (وَعْدَ اللَّهِ لا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ...هُمْ غَافِلُونَ)[34]، فقد حذف المفعول به في نهاية الآية الأولى ثمّ ذكر في الآية التي تليها ما يفسّره، لينسجم الفعل المتعدّي(لا يعلمون) مع الفاصلة التي عليه(غافلون)[35]. ويعتقد بعض الباحثين في الحقل البلاغي" أنّ القرآن حين يراعي الفاصلة ويبقي على تنغيمها إنّما يحفظ وسيلة من أقوى وسائله في التّأثير؛ لأنّ رنين الكلمات وجرسها وتوافق إيقاعاتها لغة تتغلغل في النّفس والضّمير وتسمو بالرّوح إلى آفاق قدسيّة فتأخذها نشوة يحسّها من يرتّل هذه الآيات ترتيلا يتهدّج فيه صوته ويتماوج مع ألحانها ثم ينتهي إلى هذه الفواصل فيجد عندها القرار[36].

6- حذفه في باب التّنازع:

إذا تقدّم فعلان مذكوران متصرّفان، وتأخّر عنهما معمولٌ مطلوب لكلّ منهما من حيث المعنى[37]، وأجاز النّحاة في حال تنازع عاملين إعمال أيّ منهما. وقد اختار الكوفيّون الأوّل لسبقه، والبصريون الثّاني لقربه[38].

ومثال ذلك قوله تعالى: (قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)[39]، أيْ:" آتُونِي قِطْرًا أُفْرِغْ عليه قِطْرًا، فحذف الأوّل لدلالة الثّاني عليه" [40].

7- حذفه في باب مفعولي فعل متعدٍّ، بحذف أحدهما أو كليهما:

قد يحذف المفعولان أو أحدهما، إذا كان الفعل متعدّيا إلى مفعولين سواء أكانا أصلهما المبتدأ والخبر أم كانا غير ذلك، ومن شواهد حذف المفعول الثّاني، وبقاؤه مُراداً لفظاً ومعنى قوله تعالى: (فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ

ذِكْراً فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ)[41]، ويقدّر أبو حيّان الأندلسيّ(ت 745 ه) الكلام في هذه الآية قائلاً: " مفعول" آتِنَا " الثّاني محذوف تقديره ما تريد، أو مطلوبنا أو ما أشبه هذا "[42].

ومن أمثلة حذف المفعولين قوله عزّ وجلّ: (الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ)[43]، حيث حُذِف مفعولا(علّم)، والتّقدير: الَّذِي عَلَّمَ الإِنْسَانَ الْخَطَّ بِالْقَلَمِ[44].

8- حذف المفعول في غير ما ذُكِر لتقدّم الدّليل:

نحو قوله تعالى:(فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ)[45]،

أيْ: فَمَنْ لَمْ يَجِدْ رَقَبَةً[46]، بدليل تقدُّم ذكرها في" فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ"[47].

ثالثا- أغراض حذف المفعول به:

ذكر النّحاة أغراض الحذف بإجمال، كذكرهم أنّ هذا الغرض لفظي أو معنوي[48].

ومن الأغراض اللّفظية لحذف المفعول به:

1- **تناسب الفواصل القرآنية:** نحو ما جاء في قوله تعالى:(إِلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى)[49]، إذ حذف مفعول الفعل(يخشى)؛ ليكون هذا الفعل فاصلة؛ تناسباً مع فواصل الآي الأخرى.

2- **الإيجاز:** نحو ما جاء في قوله تعالى: (أَإِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لا أَشْهَدُ)[50] فقد حذف مفعول(أشهد) لدلالة المفعول السابق عليه من حيث الصّنعة، وإن في ذلك إهانة وتحقيرا لشهادتهم التي يشهدونها من حيث المعنى.

ومن الأغراض المعنويّة لحذف المفعول به:

1- التّحقير: نحو ما جاء في قوله تعالى:(كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ)[51] أي الكافرين، وقد حُذف تحقيرا لهم.

2- العُموم والإطلاق: نحو ما جاء في قوله تعالى: (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِم)[52] فالأظهر أن مفعول(ليخش) محذوف؛ " لتذهب نفس السامع في تقديره كُلَّ مذهب مُحتمَل ، فينظر كُلّ سامع بحسب الأهم عنده ممّا يخشاه أن يصيب ذريته"[53].

وبعد هذا البيان الجليّ من الأمثلة والشواهد الّتي ساقها الباحث عن ظاهرة حذف المفعول به من التّراكيب القرآنية، وما لها من أثر في توجيه الدّلالات المتنوّعة، وتقصّي المعاني المختلفة التي تستشفّ من سياقات تلك التراكيب، يخلص إلى القول إنّ الأساليب

القرآنية " لم تجئ مصادفة، أو كيفما اتّفق، وإنّما وُضعت هذا الوضع، وكانت على هذه الصّيغة، لأسرار فنّيّة، من حيث أنّ كلّ وضع من أوضاع التّراكيب له دلالته التي تبهر "[54]، فلا يخلو تركيبٌ فيه حذفٌ من سرّ، فإنْ حُذِف المفعول به اخْتصاراً فلسرّ، وَإن حُذِف اقْتِصَارًا فلغرض، حتّى يأتي النّظم رائعا، والتّأليف بديعاً.

هوامش الدراسة واحالاتها :

1- الكتاب، سيبويه، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م.

2- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد هنداوي، ط2، دار الكتب العلمية، 2003 م.

3- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمد رضوان الدّاية، وفايز الدّاية، تعليق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، ط3، 1413 هـ- 1992م، ص170.

4- دراسة المتشابه اللّفظي من أي التّنزيل في كتاب ملاك التّأويل، فاضل صالح السّامرائي، دار ابن كثير، ط1، 2016 م، ص211.

5- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط4، 2005 م، ج4، مادة " حذف".

6- البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين محمّد الزّركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، د.ط، د.ت، ج3، ص102.

7- ينظر: الحذف التركيبي وعلاقته بالنظم والدّلالة بين النظرية والتّطبيق، فايز صبحي عبد السّلام تركي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2011، ص21.

8- الخصائص، ابن جنّي، ج2، ص360.

9- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1411هـ- 1991م، ج2، ص693.

10- التحرير والتنوير، طاهر بن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، (د.ط)، 1984م، ج1، ص119.

11- ينظر: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، تحقيق: علي النّجدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، 1969، ج2، ص335.

12- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ- 2001 م، ج1، ص418.

13- الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي بن حمزة العلوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط1، 2002 م، ج2، ص57.

14- ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، طاهر سليمان حمودة، الدّار الجامعيّة، الإسكندرية، 1996م، (د.ط)، ص225.

15- سورة النجم، 43-44.

16- نفسها، 48.

17- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2008م، ج3، ص303.

18- سورة القصص، 23-24.

19- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص177.

20- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط2، 1423 هـ-2003م، ج2، ص81.

21- ينظر: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، ص227.

22- البقرة، 20.

23- الكشاف، الزمخشري، ج1، ص74.

24- الأنبياء، 17.

25- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج3، ص167.

26- ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، ص228.

27- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص ص192-193.

28- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 4، 2004 م، ص103.

29- المائدة، 99.

30- لقمان، 33.

31- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1980 م، ج2، ص156.

32- الواقعة، الآية 85.

33- ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، ص230.

34- الرّوم، من الآيتين 6-7.

35- ينظر: وظائف السّياق في التّفسير القرآني، عقيد خالد العزاوي، ومحمد شاكر الكبيسي، دارا الماجد والعصماء، سوريا، ط1، 2015، ص123.

36- خصائص التراكيب، محمد محمد أبو موسى، دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1996م، ص359.

37- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصّبّان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ج1، 453.

38- نحو اللغة العربيّة، محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1،2002م، ص 444.

39- الكهف، من الآية 96.

40- الكشاف، ج3، ص548.

41- البقرة، الآية 200.

42- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ج2، ص113.

43- العلق، الآية 5.

44- تفسير الجلالين، جلال الدّين السّيوطي، وجلال الدّين المحلي، دار الحديث، القاهرة، ط3، 2001 م، ص814.

45- النساء، من الآية 92.

46- الكشاف، ج1، ص422.

47- ظاهرة الحذف في الدّرس النّحوي، ص231.

48- ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م، ص267.

49- طه، الآية 3.

50- الأنعام، من الآية 19.

51- المجادلة، من الآية 21.

52- النّساء، من الآية 9.

53- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط1/1350هـ.

54- التراكيب النّحوية من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجاني، عبد الفتاح لاشين، دار الجيل للطباعة، مصر 1980م، ص164.

مصادرومراجع الدراسة :

- القرآن الكريم.

1- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، دار الفرقان، القاهرة، ط1، 2006م.

2- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.(د.ت).

3- البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين محمّد الزّركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط2، بيروت، د.ت.

4- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.

5- التحرير والتنوير، طاهر بن عاشور، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، (د.ط)، 1984م.

6- تفسير الجلالين، السيوطي، دار الفارابي، لبنان، 2009م.

7- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصّبّان، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1997م.

8- الحذف التركيبي وعلاقته بالنظم والدّلالة بين النظرية والتّطبيق، فايز صبحي عبد السّلام تركي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2011م.

9- خصائص التراكيب، محمد محمد أبو موسى، دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1996م.

10- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد هنداوي، ط2، دار الكتب العلمية، 2003 م.

11- دراسة المتشابه اللّفظي من أي التّنزيل في كتاب ملاك التّأويل، محمد فاضل صالح السّامرائي، دار ابن كثير، ط1، 2016 م.

12- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمد رضوان الدّاية، وفايز الدّاية، تعليق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، ط3، 1413 هـ- 1992م.

13- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط 16، 1399هـ – 1979م.

14- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2001 م.

15- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط 11، مطبعة السّعادة – مصر 1963م.

16- الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحي بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1995.

17- ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ، طاهر سليمان حمودة، الدّار الجامعيّة، الإسكندرية، (د.ط)، 1998م.

18- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، محمد بن علي الشوكاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، بيروت، لبنان، ط1(د.ت).

19- الكتاب، سيبويه، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م.

20- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2008م.

21- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط4، 2005 م.

22- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط2، القاهرة، 1423 هـ- 2003 م.

23- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف، تح: محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1411هـ- 1991م.

24- نحو اللغة العربيّة، محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2002 م.

25- وظائف السّياق في التّفسير القرآني، عقيد خالد العزاوي، ومحمد شاكر الكبيسي، دارا الماجد والعصماء، سوريا، ط1، 2015 م.